

Distr.: General
6 April 2017
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع



الدورة السنوية لعام ٢٠١٧

٣٠ أيار/مايو - ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧، نيويورك

البند ١٥ من جدول الأعمال المؤقت

مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتان

تقرير نشاط فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لعام ٢٠١٦

موجز

يُقدّم مدير فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (المكتب) هذا التقرير إلى المجلس التنفيذي عن نشاط خدمات المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات بالنسبة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. ويُعرض بصورة مستقلة ردّ إدارة المكتب على هذا التقرير، طبقاً لقرار المجلس التنفيذي ١٣/٢٠٠٦.

عناصر مقرر مقترح على المجلس التنفيذي

لعلّ المجلس التنفيذي يؤدّ القيام بما يلي:

- (أ) الإحاطة علماً بالتقرير السنوي لفريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات لعام ٢٠١٦ وبرّد الإدارة على هذا التقرير؛
- (ب) الإحاطة علماً بالتقدم المحرز في تنفيذ توصيات مراجعي الحسابات، بما فيها تلك التي مر عليها أكثر من ١٨ شهراً؛



الرجاء إعادة استعمال الورق



- (ج) الإحاطة علماً بالرأي الصادر، بناءً على نطاق العمل المضطلع به، بشأن مدى كفاية وفعالية إطار الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة المتبع في المكتب (عملاً بأحكام قرار المجلس التنفيذي ١٣/٢٠١٥)؛
- (د) الإحاطة علماً بالتقرير السنوي للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات لعام ٢٠١٦ (عملاً بأحكام قرار المجلس التنفيذي ٣٧/٢٠٠٨).

المحتويات

الصفحة

٤		أولا - موجز تنفيذي
٥		ثانيا - مقدمة
٦		ثالثا - دور ومهام فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات
٧		رابعا - خطة العمل السنوية المعتمدة للمراجعة الداخلية للحسابات لعام ٢٠١٦
٨		خامسا - الملامح الرئيسية لأنشطة مراجعة الحسابات في عام ٢٠١٦
١٨		سادسا - إطار المساءلة في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
١٨		سابعا - الكشف عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات
١٩		ثامنا - الخدمات الاستشارية
١٩		تاسعا - التحقيقات
٢٨		عاشرا - موجز المتابعة لتوصيات المراجعة الداخلية للحسابات
٢٩		حادي عشر - المسائل التشغيلية
٣٣		ثاني عشر - اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات

أولا - موجز تنفيذي

١ - التحسينات على نظام الرقابة الداخلية التابع للمكتب - شملت هذه التحسينات تنقيح الهيكل التنظيمي العالمي؛ وتنفيذ مبادرة المكتب الوحيد للأمم المتحدة لخدمات المشاريع (OneUNOPS)، التي هي عبارة عن منصة متقدمة للتخطيط المركزي للموارد؛ وتقديم الدعم إلى إطار الحوكمة وإدارة المخاطر وتحقيق الامتثال (الساري حاليا)؛ واستحداث لوحات متابعة متقدمة للرصد؛ وتحسين المشروع المركزي لإدارة المخاطر؛ ومواصلة تنفيذ توصيات مراجعي الحسابات.

٢ - دور فريق المراجعة الداخلية والتحقيقات (الفريق) في استراتيجية المكتب - يشكل الفريق خط الدفاع الثالث ضمن الإطار الذي توخاه المكتب بشأن الحوكمة وإدارة المخاطر وتحقيق الامتثال، حيث يوفر ضمانا مستقلة لكيفية إدارة المكتب لأنشطته. ويحقق الفريق أيضا في حالات الغش وسوء السلوك ويسدي مشورة مستقلة إلى الإدارة.

٣ - أوجه الانخراط الاستراتيجي - أجرى الفريق في عمليتي انخراط استراتيجيتين عام ٢٠١٦ شملتتا استعراضا لقدرات المكتب على الحماية من الجرائم السيبرانية واستعراضا للمخاطر وللقدرات على مكافحة الغش والفصل بين المهام في النظام المركزي لتخطيط الموارد، المعروف باسم OneUNOPS.

٤ - رأي مراجعي الحسابات - يرى الفريق، استنادا إلى نطاق أعمال مراجعة الحسابات والتحقيقات المضطلع بها، أن أنشطة الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في المكتب كانت من حيث الكفاية والفعالية في مستوى يبعث على الرضى بشكل جزئي، ما يعني أن هذه الأنشطة راسخة بوجه عام وتؤدي وظائفها ولكنها تحتاج إلى تحسين.

٥ - النتائج - في عام ٢٠١٦، قدم ستة مراجعين للحسابات ١٠ تقارير عن المراجعة الداخلية للحسابات (أكثر بتقريرين من التقارير الثمانية المقررة) و ٢٧ مشروع تقرير لمراجعة الحسابات (أكثر بخمسة مما قُدم عام ٢٠١٥). وصدرت كل تقارير المراجعة الداخلية للحسابات في غضون ٩٠ يوما من بدء التخطيط. وقد تبين من عمليات مراجعة الحسابات أن هناك أصولا مفقودة أو ضائعة بقيمة إجمالية قدرها ٧٧٨ ٥٩ دولارا. وتناول فريق التحقيقات ١٠٤ شكاوى أفضت إلى فتح ٥٩ قضية (أعلى عدد من القضايا للفريق منذ إنشائه). وأغلقت كل القضايا في غضون ١٢ شهرا من فتحها. وأثبت الفريق أيضا حصول عمليات احتيال بقيمة ٢٨٢ ٣٤٩ دولارا وأحال ٣٥ بائعا للمعاقبة. وإضافة إلى ذلك، خضع ما مجموعه ٥٠٥ موظفين للتدريب ضمن ١٩ حلقة عمل للتوعية بمكافحة الغش نُظمت في أنحاء العالم.

٦ - وضع أسس للمقارنة - حددت وحدة التفتيش المشتركة التابعة للأمم المتحدة في تقرير صدر مؤخراً (JIU/REP/2016/8) الفريق كواحد من أكثر وحدات مراجعة الحسابات في منظومة الأمم المتحدة كفاءةً وإنتاجيةً وفعاليةً من حيث التكلفة. ويُصدر الفريق معظم النواتج على أساس الفرد الواحد، بإحدى أدنى التكاليف للنتائج الواحد، وذلك على الرغم من حصوله على واحدة من أدنى ميزانيات الإدارة مُحْتَسَبَةً كنسبة مئوية من الميزانية الإجمالية للمكتب. وفي عام ٢٠١٦، ومن خلال الاستفادة من الزيادة في أوجه الكفاءة في التكاليف، أضاف الفريق وظيفة مؤقتة لمراجعة الحسابات في مجال السلام والأمن سيُقدّم شأغلها أربعة تقارير للمراجعة الداخلية للحسابات في عام ٢٠١٧.

٧ - الابتكار - في عام ٢٠١٦، قام الفريق بدمج تقنيات تحليل البيانات وتقنيات المراجعة المستمرة للحسابات ضمن أنشطته اليومية. وانطوى ذلك على استحداث ورصد لوحات متابعة لمراجعة الحسابات تتعرّف على علامات الإنذار، وعلى إعداد تقارير دورية جديدة تقدّم إلى الإدارة. وقد استعان الفريق بأخصائي في مجال تحليل البيانات للعمل مع أفرقة المراجعة الداخلية للحسابات ومساعدتها في توجيه ورسم استراتيجية المكتب للمراجعة المستمرة للحسابات. وإضافة إلى ذلك، يسهم الفريق في طائفة من الأهداف على نطاق المكتب.

٨ - العمل الجماعي - يحافظ الفريق على ملاك دينامي من الموظفين الفنيين في مجال المراجعة الداخلية والتحقيق جرى تعزيزه في عام ٢٠١٦ بإضافة موظفين فنيين بموجب عقود استبقاء في ميادين هندسة الأدلة الجنائية وتقنيات تحليل البيانات والتحقيق الجنائي الحاسوبي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمكافحة الخرق الحاسوبي.

٩ - التعاون مع الشركاء - يواصل الفريق تعزيز علاقاته مع الشركاء في مجال الرقابة ضمن منظومة الأمم المتحدة والقطاعين العام والخاص. وأصبح المكتب أول مؤسسة تابعة للأمم المتحدة تبرم مذكرة تفاهم بشأن التعاون على مكافحة الغش مع وزارة الخارجية والتجارة في أستراليا ومع المفتش العام الخاص بالولايات المتحدة المعني بإعادة إعمار أفغانستان.

ثانياً - مقدمة

١٠ - يَسُرُّ فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات (الفريق) أن يقدم إلى المجلس التنفيذي التقرير السنوي المتعلق بأنشطة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (المكتب) في مجال المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

١١ - ويعرض هذا التقرير رأي الفريق، بناءً على نطاق العمل المضطلع به، بشأن مدى كفاية وفعالية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في المكتب (قرار المجلس التنفيذي ١٣/٢٠١٥).

١٢ - ومدير الفريق مسؤول أمام المديرية التنفيذية للمكتب، وهو يساعدها في أداء مهامها المتعلقة بالمساءلة. ويقدم الفريق الضمانات ويسدي المشورة ويوصي بإدخال التحسينات ويعزز نُظم إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة في المكتب. ويشجع الفريق أيضاً على المساءلة عن طريق التحقيق في ما يرد من بلاغات عن انتهاكات للقواعد أو الأنظمة أو التوجيهات الإدارية أو السياسات الواجبة التطبيق.

١٣ - وقد واصل الفريق خلال عام ٢٠١٦ تعاطيه مع اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات، التابعة للمكتب. ووفقاً لقرار المجلس التنفيذي ٣٧/٢٠٠٨، أرفق تقرير اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات السنوي لعام ٢٠١٦ بهذا التقرير بوصفه المرفق ٣.

ثالثاً - دور ومهام فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات

١٤ - أقرت المديرية التنفيذية المهام والوظائف والمعايير المتعلقة بالمراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات داخل مكتب خدمات المشاريع، وذلك ضمن التوجيه التنظيمي رقم ٣، المنقح والساري اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. ووفقاً للبند ٦-١٠، يتولى الفريق ما يلي:

الاضطلاع بأنشطة مستقلة وموضوعية في مجال الضمانات وإسداء المشورة وفقاً للمعايير الدولية المهنية لممارسة التدقيق الداخلي. ويقوم الفريق بعمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة، ويسهم في تحسينها، ويقدم تقارير عنها.

١٥ - وتشترط المعايير الدولية للتدقيق الداخلي أن يُقدّم الرئيس التنفيذي لمراجعة الحسابات تقاريره إلى مرجع داخل المنظمة يتيح للقيمين على المراجعة الداخلية للحسابات الاضطلاع بمسؤولياتهم، وأن يؤكد للمجلس التنفيذي، سنوياً على الأقل، الاستقلالية التنظيمية لأنشطة المراجعة الداخلية للحسابات. وعليه، فإن الفريق يؤكد بهذا استقلاليته التنظيمية. وهو لم يواجه في عام ٢٠١٦ أي تدخل في تحديد نطاق عملياته المتعلقة بمراجعة الحسابات ولا في أداء عمله ولا الإبلاغ عن النتائج التي توصل إليها.

١٦ - ويقضي البند ٦-٢٠ بأن يتولى الفريق، علاوةً على تقديم خدمات المراجعة الداخلية للحسابات إلى المكتب، "المسؤولية عن النظر والتحقيق في ما يُدعى ارتكابه من جانب موظفي المكتب أو غيرهم من أعمال غشّ وفساد تُلحق الضرر بالمكتب".

١٧ - ويرد مزيد من التعريف بولاية الفريق ونطاق عمله ومسؤوليته ومسأله ومعايره في ما يلي: ميثاق المراجعة الداخلية للحسابات الذي أقرته المديرية التنفيذية والصادر بوصفه

التوجيه التنظيمي رقم ٢٥، المنقح والساري في ٢ آذار/مارس ٢٠١٥؛ والتوجيه التنظيمي رقم ١٥ (الإضافة ٤)، "الهيكلية العالمية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع"؛ والتوجيه التنظيمي رقم ٣٦، "الإطار القانوني لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لمعالجة عدم الامتثال لمعايير السلوك بالأمم المتحدة".

١٨ - وعلاوة على ذلك، وبموجب إطار المكتب للحوكمة وإدارة المخاطر والامتثال، يتولى الفريق دور خط الدفاع الثالث.

رابعاً - خطة العمل السنوية المعتمدة للمراجعة الداخلية للحسابات لعام ٢٠١٦

١٩ - كان الهدف الرئيسي من خطة العمل لعام ٢٠١٦ تقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة، وتوفير ضمانات للمديرة التنفيذية بأن الضوابط والإجراءات الداخلية تعمل على النحو المنشود.

ألف - خطة المراجعة الداخلية للحسابات المستندة إلى تقييم المخاطر

٢٠ - واصل الفريق، في سياق إعداد خطة عمله لعام ٢٠١٦، كفالة الاتساق بين أولويات المراجعة الداخلية للحسابات والأهداف التي تتوخاها إدارة المكتب. وبغية إنجاز هذا التقييم، عمل الفريق على جمع البيانات من مصادر داخلية متنوعة واسترشد بالعناصر القائمة لنظام إدارة المخاطر المتبع. بموجب بند النظام المالي ٤-١٠١ والقاعدتين الماليتين ١٠٤-١٠١ و ١٠٤-٠٢ للمكتب. وقدم المكتب أيضاً الدعم إلى برنامج الإدارة المركزية للمخاطر من أجل تحسين تقنيات تحديد المخاطر وتخفيفها على نطاق المكتب.

٢١ - وسلّمت خطة العمل لمراجعة الحسابات لعام ٢٠١٦، بناءً على تقييم مخاطر المراجعة، بالتنوع الجغرافي لعمليات المكتب عبر أنحاء العالم، وشملت تدقيقاً داخلياً لحسابات المكاتب الميدانية ورقابةً على الأداء.

باء - التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل السنوية

٢٢ - في عام ٢٠١٦، قدم ستة مراجعين للحسابات ١٠ تقارير عن المراجعة الداخلية للحسابات (أكثر بتقريرين من التقارير الثمانية المقررة) و ٢٧ مشروع تقرير لمراجعة الحسابات (أكثر بخمسة مما قدم عام ٢٠١٥). وصدرت كل تقارير المراجعة الداخلية للحسابات في غضون ٩٠ يوماً من بدء التخطيط. وأنجزت كل عمليات المراجعة الداخلية للحسابات المقررة لعام ٢٠١٦ وصدرت التقارير النهائية خلال العام (انظر الجدول ١). وإضافة إلى ذلك، صدر تقرير المراجعة الداخلية لحسابات المركز التشغيلي في هايتي، المرحّل من عام ٢٠١٥. وأصدر الفريق أيضاً التقرير المعنون "مشاركة متقاضى المعاشات التقاعدية

بالأمم المتحدة ومتقاعديها في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع^(١)، الذي لم يكن مدرجا في خطة العمل الأولية.

الجدول ١

حالة تنفيذ خطة العمل في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦

عمليات المراجعة الداخلية للحسابات التي أجراها الفريق		مراجعة حسابات المشاريع	المجموع
عدد عمليات مراجعة الحسابات المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٦	٨	صفر ^(١)	٨
مجموع تقارير مراجعة الحسابات التي صدرت	١٠	٢٧	٣٧
مجموع عمليات مراجعة الحسابات التي رُحلت إلى عام ٢٠١٧	صفر	صفر	صفر

٢٣ - ويبين الشكل ١ أدناه تغطية مراجعة الحسابات لعام ٢٠١٦ بحسب التوزيع الجغرافي.

الشكل ١

التوزيع الجغرافي لمراجعة الحسابات في عام ٢٠١٦



خامسا - الملامح الرئيسية لأنشطة مراجعة الحسابات في عام ٢٠١٦

٢٤ - كما هو مبين في الجدول ١، أصدر الفريق ٣٧ تقريراً في عام ٢٠١٦، مقارنةً بـ ٢٩ تقريراً في عام ٢٠١٥ و ٢٢ تقريراً في عام ٢٠١٤. وعدد التقارير يتقيد إلى حد كبير بالطلبات المقدمة من العملاء وبمطلبات الإبلاغ، طبقاً لاتفاقات المشاريع.

(١) لا وجود لعمليات مراجعة لأن طلبات مراجعة حسابات المشاريع تصدر عن العملاء.

٢٥ - وتنفذ عمليات المراجعة التي يقوم بها الفريق وفق فئتين:

(أ) عمليات المراجعة الداخلية للحسابات والاستعراضات الداخلية التي يؤديها الفريق مباشرة (١٠ تقارير)؛

(ب) وعمليات مراجعة حسابات المشاريع التي أجرتها، تحت إشراف الفريق، شركات خارجية لمراجعة الحسابات استيفاءً لمتطلبات الإبلاغ المتعلقة بالمشاريع (٢٧ تقريراً).

٢٦ - وتضمنت تقارير مراجعة الحسابات البالغ عددها ٣٧ تقريراً والصادرة في عام ٢٠١٦، ما مجموعه ٢٦٧ توصية من توصيات مراجعي الحسابات. وتتعلق ٢٠٧ توصية منها بتقارير المراجعة الداخلية للحسابات (الجدول ٣)، و ٦٠ منها بعمليات مراجعة حسابات المشاريع (الجدول ٦). وحدد الفريق أيضاً أصولاً مفقودة أو ضائعة بقيمة ٥٩ ٧٧٨ دولاراً.

ألف - عمليات المراجعة الداخلية للحسابات التي أجراها بصفة مباشرة فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات

تقارير المراجعة الداخلية للحسابات التي صدرت

٢٧ - خلال عام ٢٠١٦، أصدر الفريق عشرة تقارير للمراجعة الداخلية للحسابات، قدمها إلى المديرية التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، على النحو المبين تفصيلاً في الجدول ٢.

٢٨ - وشارك الفريق كعضو في فريق مشترك بين الوكالات لمراجعة مهمة الحوكمة بالصندوق المشترك للأنشطة الإنسانية في جنوب السودان. وقد شُرع في هذه المراجعة، التي قادها مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمراجعة الحسابات والتحقيقات، في عام ٢٠١٥ واختتمت في عام ٢٠١٦.

الجدول ٢

قائمة بتقارير المراجعة الداخلية للحسابات الصادرة عن فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات في عام ٢٠١٦

عنوان التقرير	درجة التقدير ^(٢)
المراجعة الداخلية لحسابات مركز العمليات في ميانمار	مرضية
المراجعة الداخلية لحسابات مركز العمليات في عمان	مرضية

(٢) التصنيف "مرضية" يعني أن "عمليات الرقابة الداخلية والحوكمة وإدارة المخاطر راسخة بالقدر الكافي وتؤدي وظائفها أداء جيداً". والتصنيف "مرضية جزئياً" يعني أن بـ "عمليات الرقابة الداخلية والحوكمة وإدارة المخاطر قائمة وفاعلة بوجه عام، ولكنها بحاجة إلى تحسين".

عنوان التقرير	درجة التقدير ^(٢)
المراجعة الداخلية لحسابات مركز العمليات في غانا	مرضية جزئياً
المراجعة الداخلية لحسابات مركز العمليات في هايتي	مرضية جزئياً
المراجعة الداخلية لحسابات مكتب جنيف	مرضية
المراجعة الداخلية لحسابات مركز المشاريع في تونس	مرضية
المراجعة الداخلية لحسابات مركز العمليات في بيرو	مرضية
استعراض وظيفة إدارة الخزنة في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	لا ينطبق ^(٣)
تقييم مخاطر الغش ضمن منصة المكتب الوحيد للأمم المتحدة لخدمات المشاريع في مجال التخطيط المركزي للموارد	لا ينطبق
استعراض التقرير المعنون "مشاركة متقاضي المعاشات التقاعدية بالأمم المتحدة ومتقاعديها في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع"	لا ينطبق

تحليل توصيات المراجعة الداخلية للحسابات، الصادرة في عام ٢٠١٦

٢٩ - ازداد عدد توصيات المراجعة الداخلية للحسابات من ١٠١ توصية في عام ٢٠١٥ إلى ٢٠٧ توصيات في عام ٢٠١٦، وازداد متوسط عدد التوصيات للتقرير الواحد من تقارير المراجعة من ١٤ توصية في عام ٢٠١٥ إلى ٢١ توصية في عام ٢٠١٦. وقد واصل الفريق العمل بنصيحة اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات المتمثلة في التركيز على المخاطر والمسائل التظيمية التي تكتسي قدراً أكبر من الأهمية. ومع ذلك، ازداد كثيراً عدد توصيات المراجعة الداخلية للحسابات الصادرة في عام ٢٠١٦ بسبب إكمال تقييم مخاطر منظومة المكتب للتخطيط المركزي للموارد، المعروفة بمنصة OneUNOPS والتي بدأ العمل بمها في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. وقد تضمن هذا التقييم الشامل للمخاطر ٦٢ من المخاطر الفردية ومن التوصيات.

٣٠ - ووضعت، خلال هذا العام، ٤٣ توصية نتيجة للتحقيقات التي تم إجراؤها. وأغلقت في نفس العام ست عشرة من هذه التوصيات.

مستوى الأهمية الذي تكتسبه توصيات مراجعة الحسابات التي أنجزها الفريق

٣١ - من أصل ٢٠٧ توصيات صادرة، اعتبرت ٩٥ توصية عالية الأهمية^(٤)، ١١٢ توصية متوسطة الأهمية، على النحو المبين في الجدول ٣. أما التوصيات المنخفضة الأولوية فتعالج خلال مرحلة العمل الميداني من مراحل مراجعة الحسابات.

(٣) كانت هذه عبارة عن خدمة استشارية، ووفقاً للإجراءات المعتادة لفريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات، لم يعط لها أي تقييم عام.

(٤) مستوى الأهمية:

عال: اتخاذ إجراءات يُعدُّ أمراً لازماً من أجل كفالة ألا يتعرض المكتب لمخاطر شديدة.

الجدول ٣

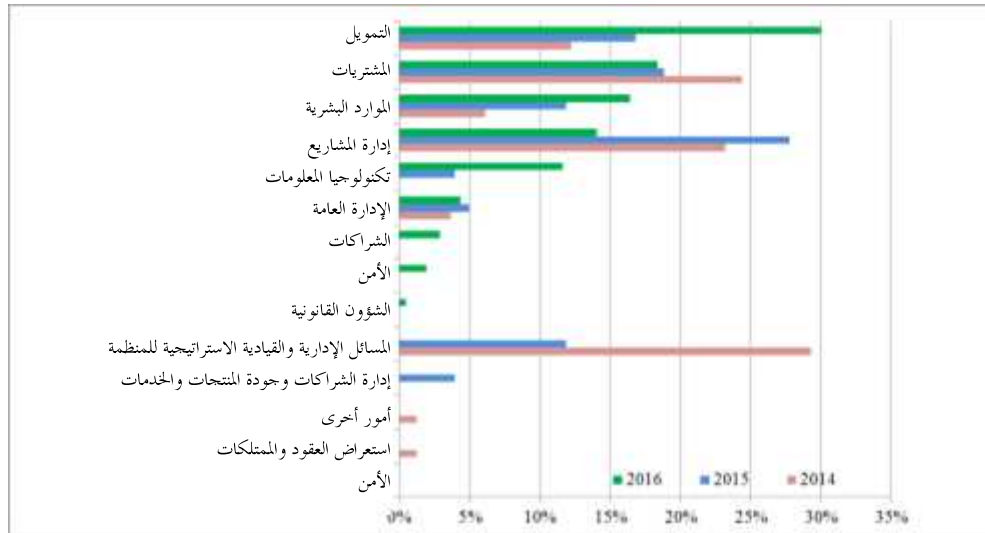
تصنيف توصيات مراجعة الحسابات حسب مستوى الأهمية

درجة الأهمية	عدد التوصيات			النسبة المئوية من المجموع		
	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤
عالية	٣٧	٤٤	٤٥	٩٥	٤٤	٤٦
متوسطة	٤٥	٥٧	٥٥	١١٢	٥٧	٥٤
المجموع	٨٢	١٠١	١٠٠	٢٠٧	١٠١	١٠٠

تواتر صدور توصيات مراجعة الحسابات حسب المجال الوظيفي

٣٢ - يعرض الشكل ٢ تواتر صدور توصيات مراجعة الحسابات حسب المجال الوظيفي. ومعظم التوصيات تتعلق بالتمويل (٣٠ في المائة)، والمشتريات (١٨ في المائة) والموارد البشرية (١٦ في المائة)، تليها إدارة المشاريع (١٤ في المائة) وتكنولوجيا المعلومات (١٢ في المائة)، والإدارة العامة (٤ في المائة)، والشراكات (٣ في المائة)، والأمن (٢ في المائة) والشؤون القانونية (١ في المائة). وقد اعتمد هذا التوزيع حسب المجال الوظيفي على نطاق مراجعة الحسابات على النحو المبين في تقييم المخاطر الذي أُجري لكل نشاط.

الشكل ٢

توصيات المراجعة الداخلية للحسابات، حسب المجال الوظيفي^(٥)

متوسط: اتخاذ إجراءات يعد أمراً ضرورياً من أجل تجنب التعرض لمخاطر كبيرة.

منخفض: اتخاذ إجراءات يعد أمراً مستصوباً لا بد أن يفضي إلى تعزيز الرقابة أو إلى الحصول على أفضل قيمة مقابل المال.

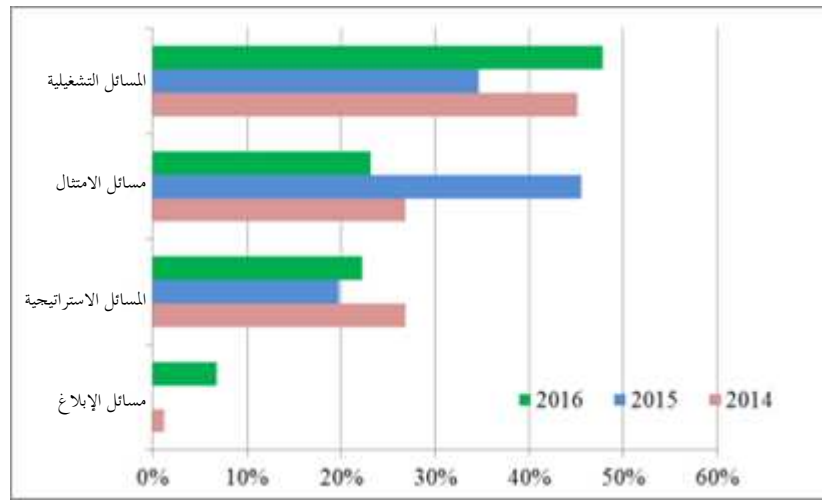
(٥) تشمل الفئة "الأخرى" الأمن، ومراجعة العقود والممتلكات.

المجالات الرئيسية للتحسينات المحددة في تقارير المراجعة الداخلية للحسابات لعام ٢٠١٦

٣٣ - تكميلاً للشكل ٢، يبين الشكل ٣ عدد التوصيات بحسب المجال الوظيفي^(٦). وكانت التوصيات المتعلقة بالمسائل التشغيلية (٤٨ في المائة) أكثر التوصيات شيوعاً، تلتها تلك التي تتناول مسائل الامتثال (٢٣ في المائة) والمسائل الاستراتيجية (٢٢ في المائة) ومسائل الإبلاغ (٧ في المائة). ويمكن الاطلاع على مجالات التحسين الرئيسية في المرفق ٦ لهذا التقرير.

الشكل ٣

التوصيات الصادرة في عام ٢٠١٦، حسب نوع الهدف المتوخى



باء - عمليات مراجعة حسابات المشاريع

مبدأ المراجعة الوحيدة للحسابات

٣٤ - يُطبق فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات "مبدأ المراجعة الوحيدة للحسابات" بصيغته المفصلة في تقرير مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن الرقابة ومراجعة الحسابات الداخلية في عام ٢٠٠٧ (DP/2008/21).

٣٥ - ويقدم الفريق الدعم التقني إلى مديري المشاريع في الوفاء بمتطلبات مراجعة حسابات مشاريعهم. وتحقيقاً لهذا الغرض، يستخدم الفريق شركات مهنية ثالثة مؤهلة مسبقاً لإجراء عمليات مراجعة الحسابات هذه. وتتقيد هذه الشركات بالاختصاصات التي يقرّها الفريق، فيما تخضع تقاريرها قبل الإصدار لشروطه في مجال ضمان الجودة.

(٦) حسب أهداف الكيان كما ترد في "الإطار المتكامل للرقابة الداخلية" (لعام ٢٠١٣)، الصادر عن لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريداواي.

٣٦ - ومن أصل ٢٧ تقريراً من تقارير مراجعة حسابات المشاريع التي صدرت في عام ٢٠١٦، قدمت إحدى الشركات التي أبرم الفريق معها اتفاقاً طويل الأمد ٢٦ تقريراً. ويتيح هذا الترتيب فعاليةً في التكاليف واتساقاً في الإبلاغ ويحسن الجداول الزمنية ويبسّط عملية مراجعة حسابات المشاريع.

تقارير المراجعة الداخلية للحسابات الصادرة بشأن المشاريع

٣٧ - خلال السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، أصدر الفريق ٢٧ تقريراً من تقارير مراجعة الحسابات التي تتعلق بمشاريع محددة، وقدمها إلى المديرية التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أو إلى المدير الإقليمي، تبعاً لمتطلبات المشروع.

٣٨ - وكما هو مبين في الجدول ٤، تضمّن ١٢ من أصل ٢٧ تقريراً من تقارير مراجعة حسابات المشاريع الصادرة في عام ٢٠١٦ رأياً لمراجعي الحسابات بشأن البيان المالي للمشروع ودرجة تقدير لبيئة الرقابة الداخلية. وقد تم ذلك وفقاً لمتطلبات الشركاء وأصحاب المصلحة الرئيسيين المعنيين.

الجدول ٤

عدد تقارير مراجعة حسابات المشاريع الصادرة في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦

٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤
١٢	٢٠	١١
١١	٢	٣
٢	صفر	صفر
٢	صفر	صفر
٢٧	٢٢	١٤

٣٩ - وكما هو مبين في الجدول ٥ أدناه، ظلت نسبة عمليات مراجعة حسابات المشاريع التي تضمنت رأياً غير مشفوع بتحفظ ثابتة عند مستوى ١٠٠ في المائة خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٦، وهي تعكس الجودة المستمرة للتقارير المالية الصادرة عن المكتب.

٤٠ - وقد سجّلت نسبة عمليات مراجعة حسابات المشاريع التي قُيِّمت فيها تدابير الرقابة الداخلية بأنها "مرضية" تراجعاً إلى ٧١ في المائة (٧٥ في المائة في عام ٢٠١٥). وما زالت هذه النسبة تفوق المستوى المسجل في عام ٢٠١٤ وقدره ٥٥ في المائة. ولم تتضمن عمليات مراجعة حسابات المشاريع تقييماً لتدابير الرقابة الداخلية "غير مرضية"، مواصلةً بذلك الاتجاه الإيجابي الذي ساد منذ عام ٢٠١٤.

الجدول ٥

موجز آراء مراجعة حسابات المشاريع وتقييمات تدابير الرقابة الداخلية لعمليات
مراجعة حسابات المشاريع، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦

نوع الرأي أو التقييم	عدد تقارير مراجعة الحسابات			النسبة المئوية من المجموع		
	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
رأي مراجعي الحسابات بشأن البيان المالي للمشروع (عند الاقتضاء)						
رأي غير مشفوع بتحفظ	١٤	٢٢	٢٣	١٠٠	١٠٠	١٠٠
رأي مشفوع بتحفظ	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
المجموع	١٤	٢٢	٢٣ ^(٧)	١٠٠	١٠٠	١٠٠
تقييم المستوى العام للرقابة الداخلية (في حالة وروده)						
مرض	٦	١٥	١٠	٥٥	٧٥	٧١
مرض جزئياً	٥	٥	٤	٤٥	٢٥	٢٩
غير مرض	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
المجموع	١١	٢٠	١٤	١٠٠	١٠٠	١٠٠

الأثر المالي لنتائج مراجعة حسابات المشاريع في عام ٢٠١٦

٤١ - طلب المجلس التنفيذي، في مقرره ٢٠١٠/٢٢، تضمين التقارير المقبلة معلومات عن الأثر المالي لنتائج مراجعة الحسابات. وفيما يتعلق بعامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، لم يكن هناك أي أثر مالي تراكمي لتقارير مراجعة حسابات المشاريع التي تتضمن رأياً مشفوعاً بتحفظ. وفيما يتعلق بتقارير الرقابة الداخلية، بلغ الأثر المالي الناجم عن ملاحظات مراجعة الحسابات ٩٧٣ ٥٢ دولاراً.

توصيات مراجعة حسابات المشاريع الصادرة في عام ٢٠١٦

٤٢ - تضمنت التقارير الصادرة بشأن مراجعة حسابات المشاريع، البالغ عددها ٢٧ تقريراً، ٦٠ توصية من توصيات المراجعة، أي بمتوسط قدره ٢,٢ توصية للتقرير الواحد. وقد ظل هذا المتوسط دائماً ضمن حدود ٢ إلى ٢,٧ توصية خلال السنوات الثلاث الماضية.

٤٣ - ويرد أدناه تحليل لهذه التوصيات البالغ عددها ٦٠ توصية، حسب مستوى أهميتها ومعدل تواتر صدورهما في المجال الوظيفي المعني.

(٧) تضمن ٢٣ من التقارير آراء بشأن البيانات المالية. وتناولت التقارير الأربعة المتبقية عمليتين للمراجعة الحاسبية القضائية وعمليتين لتدقيق الرقابة الداخلية.

مستوى الأهمية الذي تكتسيه توصيات مراجعة حسابات المشاريع

٤٤ - يبيّن الجدول ٦ أن نسبة توصيات مراجعة الحسابات، المقيّمة بأنها عالية الأهمية، قد ارتفعت إلى ٢٧ في المائة في عام ٢٠١٦.

الجدول ٦

تصنيف توصيات مراجعة حسابات المشاريع، حسب درجة الأهمية

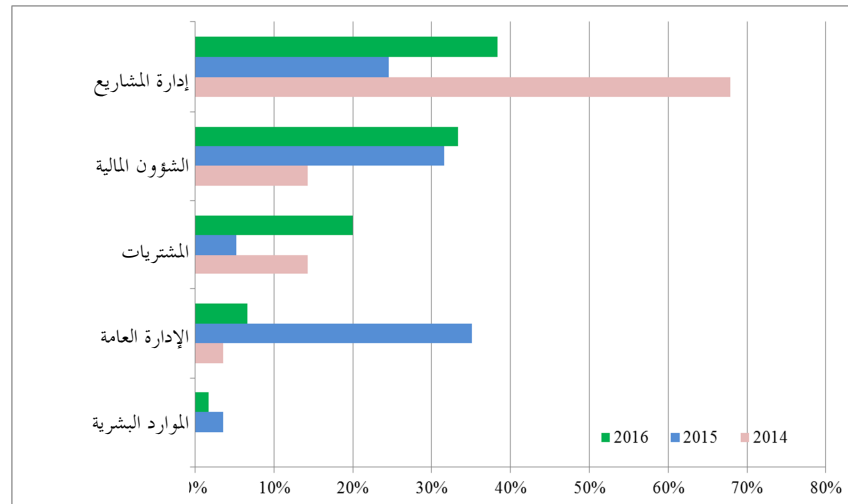
درجة الأهمية	عدد التوصيات			النسبة المئوية من المجموع		
	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
مرتفعة	٣	صفر	١٦	١١	صفر	٢٧
متوسطة	٢١	٥٧	٤٤	٧٥	١٠٠	٧٣
منخفضة	٤	صفر	صفر	١٤	صفر	صفر
المجموع	٢٨	٥٧	٦٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

تواتر صدور توصيات مراجعة حسابات المشاريع، حسب المجال الوظيفي

٤٥ - يدل تواتر صدور توصيات مراجعة الحسابات حسب المجال الوظيفي، المبينة في الشكل ٤، على أن معظم التوصيات الصادرة في عام ٢٠١٦ تتصل بإدارة المشاريع (٣٨ في المائة)، والشؤون المالية (٣٣ في المائة) والمشتريات (٢٠ في المائة). وقد اعتُبرت هذه المجالات شديدة الخطورة بحيث تم توجيه تركيز المراجعة إليها في عام ٢٠١٦. انظر المرفق ٦ لمجالات التحسين الرئيسية.

الشكل ٤

توصيات مراجعة حسابات المشاريع حسب المجال الوظيفي



جيم - التحسينات التي أُجريت لنظام الرقابة الداخلية بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

٤٦ - خلال هذه السنة، عملت إدارة المكتب والفريق معاً على كفالة تنفيذ توصيات المراجعة الداخلية للحسابات، وإدماج هذه النتائج في بيانات الأداء لمختلف إدارات المكتب. وباستخدام بيانات الأداء هذه، تمكنت الإدارة من البتّ على وجه السرعة فيما يُعرض لها من المسائل وفيما تستدل عليه من مجالات الخطر، لتضمن بذلك فعالية إطار الرقابة الداخلية في المكتب. والدليل على ثمره هذه الجهود هو المعدل العام لتنفيذ توصيات المراجعة الداخلية للحسابات الصادرة في الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٦ الذي بلغ نسبة ٩٣ في المائة، وعدد التوصيات التي مرّ على صدورها أكثر من ١٨ شهراً دون تنفيذ الذي لم يتجاوز توصيتين.

٤٧ - وقام المكتب بتحسين هيكله التنظيمي العالمي. وتم تنظيم حافظة مشاريعه العالمية في إطار خمس مناطق جغرافية تُدير عدة مكاتب قطرية ومكاتب متعددة البلدان. وتنضوي جميع المشاريع العالمية ضمن هيكل واحد، مما يتيح الرقابة الإدارية، والتنسيق، وإدماج العمليات القطرية. وقد تم رسمياً إنشاء فريق إدارة المخاطر وضمان الجودة ليكون بمثابة وحدة عمل مستقلة داخل الهيكل.

٤٨ - والمكتب ملتزم بتحقيق الامتياز التنظيمي والمساءلة والشفافية، وهو يسعى باستمرار إلى تحسين حوكمته وعملياته الداخلية. واحتفظ المكتب أيضاً بشهادات اعتماد ISO 9001 و ISO 14001 و OHSAS 18001 في إطار التزامه بتحقيق الامتياز وتنفيذ أفضل الممارسات. وتوفّر منظومة المكتب الوحيد للأمم المتحدة لخدمات المشاريع منصّة متطورة لمواءمة الأدوات التشغيلية، وتقديم التوجيهات للموظفين، وتوفير المعلومات للإدارة من أجل كفالة السرعة والامتثال.

٤٩ - وفي السنة المقبلة، سيشرع المكتب في تنفيذ إطاره للحوكمة وإدارة المخاطر وتحقيق الامتثال، الذي هو عبارة عن عملية تبسّط أدوات سياسته الداخلية وتُعزّز مواءمتها مع طرق أداء العمل. ويتمثل الهدف في زيادة تمكين الموظفين من أداء مهامهم بكفاءة، واثقين من أنهم يمثلون لسياسة المكتب.

٥٠ - واستناداً إلى توصية اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، سيحدد نموذج "خطوط الدفاع الثلاثة" ملامح المبادرة المتعلقة بوضع إطار الحوكمة وإدارة المخاطر وتحقيق الامتثال. وسينطوي هذا العمل على إدخال تحسينات على هيكل إطار السياسة الداخلية وسبل الإبلاغ التي يعتمد عليها، وعلى طرق أداء العمل وأدواته التي تُنفذ بها السياسات والعمليات، وعلى مؤشرات الأداء الداخلية وأدوات المتابعة الإدارية.

٥١ - وستُحسّن أدوات المتابعة من الشفافية الداخلية والرقابة الإدارية، وتحقق التأكد بشكل أفضل من أداء عمليات المكتب بكفاءة ووفق متطلبات السياسة العامة. وهي ستحدّد أيضا الحالات التي يلزم فيها إدخال تحسينات على السياسات أو الأدوات أو الكفاءات أو على عملية توفير الموارد. وسيقوم المكتب أيضا بمواصلة تطوير سجل أداء متوازن وأدوات متوازنة لمتابعة الأداء حتى يتسنى تحقيق الشفافية، والرقابة الإدارية والمساءلة على مختلف المستويات.

٥٢ - والمكتب بصدد تنفيذ عملية جديدة لتقييم مخاطر المشاريع وإدارتها. واستعان فريق إدارة المخاطر وضمان الجودة، في إطار هذه العملية، بخدمات شركة ديلويت (Deloitte) لمراجعة الحسابات بغرض إجراء تقييم لمخاطر الاحتيال. وستكفل العملية إنجاز تقييم مبكر وأكثر انتظاما لطائفة واسعة من فئات المخاطر المرتبطة بالمشاريع الجديدة، وتحسين كفاءة المكتب ونجاعته في عمليات التحقق من المشاريع المتكررة، وإجراء تقييم شامل للمخاطر يتعلق بحافظة المشاريع الجارية للمكتب. وسيكفل ذلك جملة أمور من بينها المعلومات الموثوقة التي ستوفرها سجلات المشاريع من أجل تبادل المعرفة بصورة آنية وتقييم الأنشطة الجارية والتحقق منها بشكل استراتيجي.

دال - رأي مراجعي الحسابات

٥٣ - الإدارة مسؤولة عن الحفاظ على كفاية وفعالية الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة لدى المكتب. وتتمثل مسؤولية فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات في أن يقيّم تقييمًا مستقلا مدى كفاية إطار العمل وفعاليته.

٥٤ - ويستند رأي مراجعة الحسابات إلى تقارير مراجعة الحسابات التي أصدرها الفريق في الفترة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ وفقا للمعايير الدولية المهنية لممارسة التدقيق الداخلي. وتتعلق تقارير مراجعة الحسابات بما يلي:

(أ) عمليات مراجعة حسابات المكاتب الميدانية؛

(ب) عمليات مراجعة حسابات المواضيع الوظيفية المشتركة؛

(ج) عمليات مراجعة حسابات المشاريع؛

(د) حالة تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات عند نهاية السنة التقييمية.

٥٥ - وتغطي أغلبية تقارير مراجعة الحسابات الصادرة في عام ٢٠١٦ أنشطة المكتب المضطلع بها في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦. ويرد أعلاه في الجزأين ألف وباء من هذا الفرع من هذا التقرير موجز مقتضب لأعمال مراجعة الحسابات التي يستند إليها هذا الرأي.

٥٦ - ويرى الفريق، استناداً إلى نطاق عمليات مراجعة الحسابات والتحقيقات المضطلع بها، أن مستوى كفاية وفعالية الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في المكتب يبعث على الرضى بشكل جزئي، أي أنه راسخ ويؤدي مهامه بوجه عام، ولكنه يحتاج إلى تحسين. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، بلغت نسبة تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات ٩٣ في المائة، مما يشير إلى أن إجراءات مناسبة في حينها يتم اتخاذها كلماً اقتضى الأمر إدخال تحسينات على مجالات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة. وللإطلاع على الأساس المنطقي لرأي مراجعي الحسابات، انظر المرفق ٥ بهذا التقرير.

سادساً - إطار المساءلة في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

٥٧ - مدير الفريق مسؤول، بموجب إطار المساءلة وسياسات الرقابة في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، أمام المجلس التنفيذي عن الموارد المتاحة والموارد اللازمة لتنفيذ إطار المساءلة.

٥٨ - وتشمل ركائز إطار المساءلة وسياسات الرقابة في المكتب، التي هي ركائز داخلية بالنسبة له، فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات، واللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات، ومسؤول الأخلاقيات، ومكتب المستشار القانوني العام، وفريق إدارة المخاطر وضمان الجودة، وفريق التعيينات والاختيارات، ومجلس التعيينات والاختيارات، ولجنة العقود والممتلكات بالمقر، ونظام السجل المتكامل لقياس الإنتاج، وتنفيذ التوجيهات التنظيمية والتعليمات الإدارية للمكتب.

٥٩ - وتشمل الركائز الأساسية لإطار المساءلة وسياسات الرقابة في المكتب، التي هي ركائز خارجية بالنسبة له، المجلس التنفيذي، ومجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة، ووحدة التفتيش المشتركة، واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، واللجنة الخامسة التابعة للجمعية العامة.

سابعاً - الكشف عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات

٦٠ - يمثل فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات لمقرري المجلس التنفيذي ٣٧/٢٠٠٨ و ١٨/٢٠١٢، وللإجراءات التي أُقرت فيهما فيما يتعلق بالكشف عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات. وما برحت تجربة الفريق في الكشف العلني عن تقارير مراجعة الحسابات تتسم بالإيجابية، وهي تفضي إلى تعزيز الشفافية والمساءلة واتخاذ الإجراءات في حينها وضمان الجودة.

٦١ - وبناء على ذلك، نشر الفريق على الموقع الشبكي العام لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الموجزات التنفيذية لتقارير المراجعة الداخلية للحسابات الصادرة بعد

٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، والتقارير الكاملة للمراجعة الداخلية للحسابات الصادرة بعد ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وعلاوة على ذلك، نُشرت على الموقع الشبكي العام للمكتب منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ جميع تقارير مراجعة الحسابات الفنية والمواضيعية، وقائمة بجميع تقارير مراجعة الحسابات الصادرة منذ عام ٢٠٠٨، فيما عدا التقارير التي حُجبت بصورة استثنائية لأسباب تتعلق بالسرية.

ثامنا - الخدمات الاستشارية

٦٢ - بناء على طلب الإدارة، يقدم فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات خدمات استشارية داخلية تغطي مجموعة متنوعة من المسائل المتصلة بتدابير الرقابة الداخلية، والسياسات والتوجيهات التنظيمية، وطرق أداء العمل، واتفاقات المشاريع المقترحة، وغير ذلك من الشواغل المحددة. ووفقا لمعايير معهد مراجعي الحسابات الداخليين، يتصرف الفريق بصفة استشارية فقط ولا يشارك في تنفيذ أي إجراء من الإجراءات.

٦٣ - وخلال عام ٢٠١٦، قدم الفريق خدمات استشارية شملت: تطوير تقنيات لمراجعة الحسابات وتحليل البيانات باستمرار، مما أدى إلى تقديم تقارير دورية إلى الإدارة؛ وتقديم المشورة إلى الإدارة بشأن إطار الحوكمة وإدارة المخاطر وتحقيق الامتثال؛ وإسداء المشورة بشأن تنفيذ النظام المركزي الجديد لتخطيط الموارد واختبارات الرصد المتواصل التي ينبغي إدراجها في بنية ذلك النظام؛ واستعراض أحكام تتعلق بمراجعة الحسابات في اتفاقات المشاريع الجديدة؛ وتقديم المشورة للإدارة بشأن إنشاء وظيفة للخزانة داخل المكتب من خلال إجراء استعراض شامل لهذه الوظيفة. وشارك فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات أيضا بصفة مراقب في فريق عمليات المكتب المؤقتة بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وواصل الفريق أيضا تنفيذ التقييمات الداخلية لمدى الامتثال، واللازم إجراؤها للحفاظ على شهادات الاعتماد ISO 9001 و ISO 14001 و OHSAS 18001 التي يحوزها المكتب.

تاسعا - التحقيقات

٦٤ - فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات هو الكيان الوحيد المسؤول في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن إجراء التحقيقات في الادعاءات بوقوع غش أو فساد أو إساءة استغلال للسلطة أو تحرش في أماكن العمل أو استغلال جنسي أو انتقام أو غير ذلك من أفعال سوء السلوك.

٦٥ - وفي عام ٢٠١٦، تلقى الفريق عدة قضايا تنطوي على ادعاءات بالاحتيال والتواطؤ من جانب موردي المكتب. ونتيجة لذلك، أحال الفريق ٣٥ من البائعين إلى لجنة استعراض الموردين، وهو ما يشكل زيادة كبيرة عن الرقم المسجل في عام ٢٠١٥ وقدره خمسة بائعين.

كما توصلت تحقيقات الفريق إلى تحديد خسارة مالية بمبلغ إجمالي قدره ٢٨٢ ٣٤٩ دولاراً، أو ما يعادل نسبة ٠,٠٣ في المائة من حجم الاعتمادات الإجمالي للخدمات التي أنجزها المكتب. وبالإضافة إلى ذلك، خفض الفريق الوقت اللازم لتجهيز القضايا المعروضة عليه، حيث ظلت ست قضايا فقط مفتوحة لأكثر من ستة أشهر في نهاية عام ٢٠١٦، مقابل ٢٨ قضية ظلت مفتوحة لأكثر من ستة أشهر في نهاية عام ٢٠١٥.

ألف - حجم الشكاوى المتلقاة

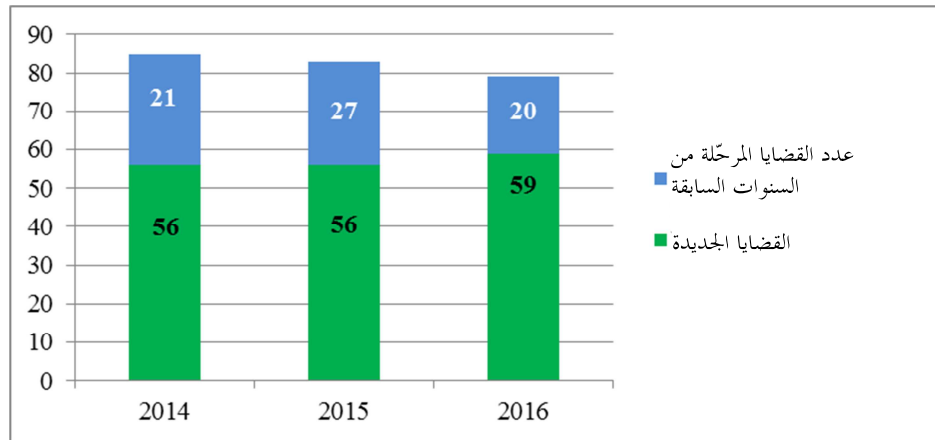
٦٦ - في عام ٢٠١٦، تلقى فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات ١٠٤ شكاوى. وفتح الفريق ٥٩ قضية استناداً إلى هذه الشكاوى. أما الـ ٤٥ شكاوى المتبقية فقد تبين أنها تقع خارج نطاق ولاية الفريق، أو قد يكون من الأنسب أن تتناولها وحدة أخرى. ورغم أن الفريق تلقى عدداً من الشكاوى أقل مما تلقاه في عام ٢٠١٥ (انخفض العدد من ١٢٠ شكاوى إلى ١٠٤ شكاوى)، فإنه أمر بالتحقيق في عدد أكبر قليلاً من القضايا (ارتفع العدد من ٥٦ قضية إلى ٥٩ قضية).

القضايا المفتوحة

٦٧ - وبالإضافة إلى القضايا التي فُتحت في عام ٢٠١٦، وعددها ٥٩ قضية، هناك ٢٠ قضية أخرى مُرحّلة من سنوات سابقة إلى عام ٢٠١٦ (الشكل ٥).

الشكل ٥

عدد القضايا المفتوحة، السنوات ٢٠١٤ إلى ٢٠١٦



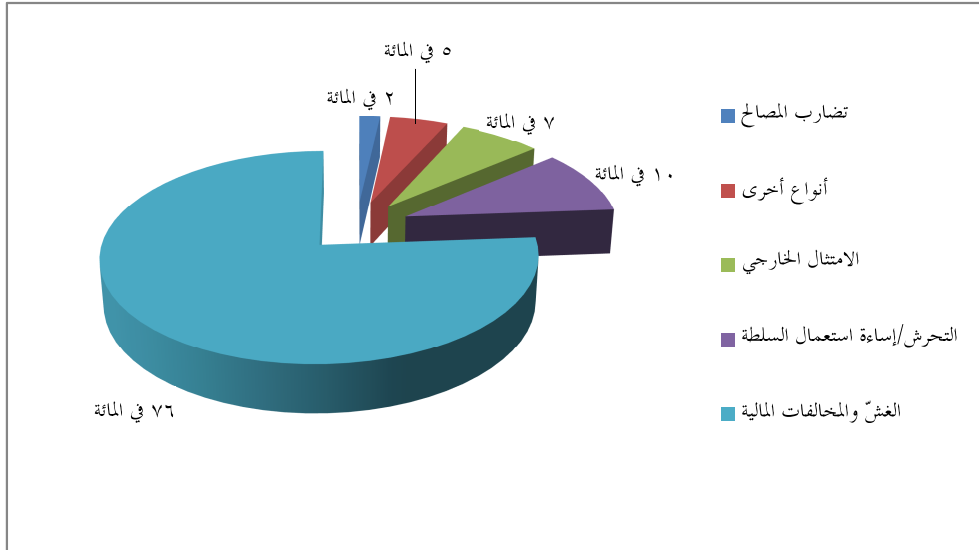
٦٨ - وأحال أعضاء الإدارة أو الموظفون ما نسبته ٤٢ في المائة من القضايا المفتوحة في عام ٢٠١٦؛ وورد ما نسبته ٤٤ في المائة من القضايا عن طريق وسائل أخرى (من مؤسسات خارجية، مثل مقدمي خدمة التأمين الصحي)؛ وورد ما نسبته ٣ في المائة من القضايا عن طريق الخطوط الساخنة للمكتب المخصصة للإبلاغ عن حالات الغش

أو التحرش، فيما نشأ ما نسبته ١٠ في المائة من القضايا عن عمليات مراجعة الحسابات أو التحقيقات التي أجراها الفريق.

٦٩ - وتضمنت أغلبية القضايا التي فُتحت في عام ٢٠١٦ (٤٥ قضية، أو ما يعادل نسبة ٧٦ في المائة) ادعاءات بوقوع نوع من أنواع الغشّ أو المخالفات المالية (الغشّ في مجال الشراء، أو الغشّ بشأن الاستحقاقات، أو السرقة، أو الاختلاس، أو إساءة استغلال موارد المكتب). وتضمنت القضايا المتبقية أنواعاً أخرى من سوء السلوك: حالات التحرش و/أو إساءة استعمال السلطة (ست قضايا، أو ما يعادل نسبة ١٠ في المائة)؛ والامتنال الخارجي (حالات الغش المتصلة بالتأمين الصحي وانتهاك القوانين المحلية) (أربع قضايا، أو ما يعادل نسبة ٧ في المائة)؛ تضارب المصالح (حالة واحدة، أو ما يعادل نسبة ٢ في المائة)؛ وأنواع أخرى، مثل إساءة استعمال أصول المكتب (ثلاث قضايا، أو ما يعادل نسبة ٥ في المائة).

الشكل ٦

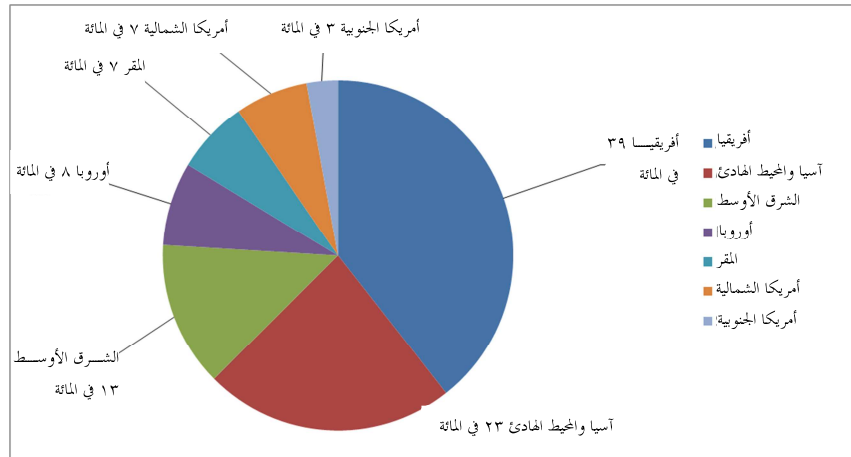
أنواع القضايا التي فُتحت في عام ٢٠١٦



٧٠ - وكانت أفريقيا هي المنطقة التي تلقى منها الفريق معظم الشكاوى في عام ٢٠١٦ (٤١ شكوى، أو ما يعادل نسبة ٣٩ في المائة)، تليها منطقة آسيا والمحيط الهادئ (٢٤ شكوى، أو ما يعادل نسبة ٢٣ في المائة)، ومنطقة الشرق الأوسط (١٤ شكوى، أو ما يعادل نسبة ١٣ في المائة)، وأوروبا (ثمانى شكاوى، أو ما يعادل نسبة ٨ في المائة). كما تلقى الفريق سبع شكاوى من المقر، وسبع شكاوى من أمريكا الشمالية، وثلاث شكاوى من أمريكا الجنوبية.

الشكل ٧

التوزيع الجغرافي للشكاوى في عام ٢٠١٦



باء - نتيجة التحقيقات

٧١ - يُجري فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات، عند تلقي شكاوى ما، استعراضاً أولياً لتحديد ما إذا كانت الادعاءات تندرج ضمن ولايته وتقع في نطاق اختصاصه. فإذا كانت كذلك، يُجري الفريق إما تقييمًا تمهيدياً وإما تحقيقاً، ويتوقف هذا على عدة عوامل، منها على سبيل المثال مدى كفاية الأدلة أو خطورة الادعاءات.

٧٢ - وإذا كانت الادعاءات الموجهة ضد أحد موظفي المكتب مدعومة بالأدلة، يحيل الفريق القضية إلى المسؤول القانوني المختص بالموارد البشرية لاتخاذ إجراءات تأديبية وفقاً للتوجيه التنظيمي ٣٦. وإذا كانت القضية تتعلق بأحد البائعين الذين يتعاملون مع المكتب، يُحال الأمر إلى لجنة استعراض الموردين عملاً بالتوجيه التنظيمي ٤١. وتُحال قضايا الانتقام إلى مسؤول الأخلاقيات، طبقاً للتوجيه التنظيمي ٣٥.

٧٣ - وفي عام ٢٠١٦، أغلق الفريق ٥٦ قضية، فانخفض بذلك عبء القضايا المعروضة عليه من ٧٩ قضية إلى ٢٣ قضية (انخفاض بنسبة ٧١ في المائة). ويبين الجدول ٧ عدد القضايا التي فُتحت وعدد القضايا التي أُغلقت في عام ٢٠١٦.

٧٤ - وفي عام ٢٠١٦، أجرى الفريق تحقيقات في القضايا المعروضة عليه وأنجزها بسرعة أكبر، ويُعزى ذلك جزئياً إلى زيادة قوام الفريق وإلى استمرار التركيز على فرز القضايا الذي يتيح للفريق التركيز على أشد القضايا خطورة. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، لم يكن لدى الفريق سوى ست قضايا مفتوحة لأكثر من ستة أشهر، ولم يكن لديه أية قضية مرّ عليها أكثر من ١٢ شهراً. وفي المقابل، كان لدى الفريق، في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، ٢٨ قضية مفتوحة لأكثر من ستة أشهر، من بينها قضية واحدة مرّ عليها أكثر من ١٢ شهراً.

الجدول ٧

عبء قضايا التحقيق في عام ٢٠١٦

عدد القضايا	النسبة المئوية	
عبء القضايا في عام ٢٠١٦		
٢٠	٢٥	• القضايا المرحلة من السنوات السابقة
٥٩	٧٥	• القضايا الواردة في عام ٢٠١٦
٧٩	١٠٠	المجموع
٥٦	٧١	القضايا التي أُغلقت في عام ٢٠١٦
٢٣	٢٩	القضايا المرحلة إلى عام ٢٠١٧

٧٥ - وهناك تسع وعشرون قضية من القضايا الـ ٥٦ التي أُغلقت في عام ٢٠١٦ (٥٥ في المائة) كانت مدعومة بالأدلة. وخلص الفريق، في ٢٣ قضية (٤١ في المائة)، إلى أن الادعاءات لا تدعمها أدلة كافية. وبالإضافة إلى ذلك، كانت الادعاءات في خمس قضايا تقع خارج نطاق ولاية المكتب. ومن ثم أحال الفريق ثلاث قضايا إلى سلطات وطنية، وقضيتين إلى مؤسسات أخرى تابعة للأمم المتحدة.

القضايا المدعومة بأدلة

٧٦ - شملت القضايا الـ ٢٨ المدعومة بأدلة ٢٣ موظفا و ٣٥ موردا^(٨). وأحال الفريق أفرادا في ٢٠ قضية إلى المسؤول القانوني بشعبة الموارد البشرية لاتخاذ إجراءات تأديبية في حقهم^(٩). كما أحال الفريق موردين في ١٣ قضية إلى لجنة جزاءات الموردين. وتشتمل ثلاثة من هذه القضايا على موظفين وموردين، ليتم بالتالي إحالتها إلى الإدارتين لاتخاذ المزيد من الإجراءات. وكانت معظم القضايا التي عُثر فيها على سوء السلوك تنطوي على غش أو على مخالفات مالية (٢١ قضية).

الجدول ٨

نتائج قضايا التحقيق في عام ٢٠١٦

الإجراء المتخذ	العدد
ألف - القضايا غير المدعومة بأدلة	
• بعد الاستعراض الأولي أو التقييم التمهيدي	١٦

(٨) كان نفس الموظف ضالعا في قضيتين منفصلتين.

(٩) تم إغلاق ١٩ قضية من القضايا في عام ٢٠١٦ في حين كانت إحدى الحالات لقضية ذات جزأين وبالتالي بقيت مفتوحة في ٢٠١٧.

العدد	الإجراء المتخذ
٧	• بعد التحقيق
٢٣	المجموع الفرعي
٥	باء - القضايا الواقعة خارج نطاق ولاية مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
٢٨	جيم - القضايا المدعومة بأدلة
٥٦	المجموع

الخسائر المالية واستعادتها

٧٧ - بلغ مجموع الخسائر المالية المدعومة بأدلة في تقارير تحقيقات الفريق في عام ٢٠١٦ ما قدره ٢٨٢ ٣٤٩ دولارا (٥٨٦ ٣٤٤ دولارا بسبب الغش، و ٤٠٠٠ دولار بسبب الرشوة، و ٦٩٦ دولارا بسبب الاحتيال الطبي - انظر المرفق ٤). وهذا المبلغ أقل من ١,٠ في المائة من مجموع الموارد السنوية للمكتب. وكان معظم الخسائر التي تم تحديدها بمثابة أموال للعملاء (٨٣٨ ٢٦٦ دولارا)، والبقية (٤٤٤ ٨٢ دولارا) بمثابة أموال للمكتب. وقد أحيلت هذه المسائل إلى الإدارة لاستعادة الأموال.

الرسائل الإدارية

٧٨ - في عام ٢٠١٦، أصدر الفريق ١٠ رسائل إدارية موجهة إلى وحدات العمل المعنية من أجل معالجة أوجه الضعف في الضوابط الداخلية، كما حددها المحققون. وهذه زيادة طفيفة عن عام ٢٠١٥ عندما أصدر الفريق تسع رسائل إدارية. وقد شملت الرسائل طائفة واسعة من المواضيع. فعلى سبيل المثال، تلقى الفريق عدة شكاوى بأن أطرافا خارجية مجهولة تنتحل صفة موظفي المكتب تقوم بتحصيل رسوم من البائعين لقاء الحصول على عقود المشتريات. ولذلك أوصى الفريق بأن يقوم المكتب باستعراض سياساته لأمن تكنولوجيا المعلومات من أجل منع "تقليد" حسابات البريد الإلكتروني التابعة للمكتب.

الإجراءات المتخذة في قضايا إساءة السلوك (٢٠١٦)

٧٩ - أصدر الفريق ٣١ تقريراً في عام ٢٠١٦ بشأن ٢٩ قضية (انظر المرفق ٤). وبعض القضايا لها أكثر من موضوع واحد، مما يعني أن القضية الواحدة يمكن أن يكون قد صدر بشأنها أكثر من تقرير واحد.

٨٠ - واستناداً إلى التقارير الـ ٢٠ التي أرسلها الفريق إلى الموظف القانوني بشعبة الموارد البشرية بشأن ٢٣ موظفاً:

(أ) أُتخذت إجراءات تأديبية ضد أربعة أفراد. وقد أنهيت عقود جميع هؤلاء الأشخاص الأربعة؛

(ب) أنهى ثلاثة أفراد عملهم في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع قبل اكتمال التحقيق. ووضعت رسالة في ملفهم تشير إلى أنهم كانوا سيُتهمون بسوء السلوك لو ظلوا يعملون مع المكتب.

(ج) في نهاية عام ٢٠١٦، كانت القضايا المتعلقة بـ ١٦ فردا لا تزال قيد البت. وهناك خمسة أشخاص من بين الأشخاص الـ ١٦ ما زالوا يعملون لدى المكتب في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وكان سبعة من الأشخاص الـ ١٥ قد غادروا قبل اكتمال التحقيق، وأربعة آخرون قد غادروا بعد إحالتهم إلى الموظف القانوني بشعبة الموارد البشرية.

٨١ - وقُدِّم تقرير تحقيقي إلى مكتب الأخلاقيات الذي خلص بشكل مستقل إلى أن صاحب البلاغ لم يتعرض للانتقام وأصدر التوصيات المناسبة. وكانت هذه القضية واحدة من القضايا الـ ٢٠ المحالة إلى الموظف القانوني بشعبة الموارد البشرية.

٨٢ - وقد عثر الفريق، في إحدى القضايا، على وجود سوء سلوك يمس موظفا من مؤسسة أخرى من مؤسسات الأمم المتحدة. وأحال مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تقرير التحقيق إلى المؤسسة الأخرى لاتخاذ الإجراءات المناسبة.

الإجراءات المتخذة في قضايا سوء السلوك (القضايا السابقة)

٨٣ - عالجت الإدارة أيضا الإجراءات المقررة ضد ثمانية أفراد تعود قضاياهم إلى ما قبل عام ٢٠١٦. وقد أُتخذت إجراءات تأديبية ضد سبعة أفراد (إنهاء عقود خدمتهم لدى المكتب)، بينما غادر أحدهم قبل اكتمال التحقيق. وبالتالي وضع المكتب مذكرة في ملف هذا الشخص تشير إلى أنه كان سوف يُتهم بسوء السلوك لو ظل يعمل مع المكتب.

جزاءات الموردين

٨٤ - أحال الفريق ١٣ قضية تشمل ٣٥ موردا وثمانية مسؤولين إلى لجنة استعراض الموردين في عام ٢٠١٦. وقد اتخذت لجنة استعراض الموردين إجراءات في خمس قضايا من القضايا البالغ عددها ١٣ قضية. ونتيجة لذلك، استبعد المكتب اثنين من الموردين لمدة خمس سنوات واستبعد بشكل دائم اثنين من الموردين ومسؤوليهما الفاعلين. ووجهت اللجنة أيضا لائحة لوم إلى ثلاثة من الموردين الآخرين^(١٠). وما زالت التقارير الثمانية الأخرى قيد استعراض اللجنة في نهاية عام ٢٠١٦.

(١٠) لا يؤثر توجيه لوائح اللوم على أهليتهم للتعامل التجاري مع المكتب أو مع الأمم المتحدة، لكنه سيكون عاملا مشددا في أي إجراءات مستقبلية. التوجيه التنظيمي رقم ٤١ لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، إطار تحديد عدم أهلية البائعين/الجزاءات المفروضة عليهم، الفرع ٨-٢-١.

٨٥ - وبالإضافة إلى ذلك، اتخذت لجنة استعراض الموردين إجراءات ضد اثنين من الموردين تعود قضاياهم إلى ما قبل عام ٢٠١٦. واستُبعد مورد واحد لمدة سنة واحدة ومورد آخر لمدة خمس سنوات.

٨٦ - وفي إحدى الحالات التي كان فيها أحد الموردين قد احتل مبلغا قدره ٨٥ ٠٠٠ دولار من أموال المكتب، أوصى الفريق بإحالة المورد إلى السلطات الوطنية.

٨٧ - وحتى تاريخه، كان المكتب قد وقّع جزاءات على ٥٣ من الموردين ومسؤولي الشركات الفاعلين بناء على النتائج التي خلص إليها الفريق. ويتوافر للجمهور مزيد من التفاصيل بهذا الشأن، بما في ذلك جميع القيود التي أدرجها المكتب في قائمة الأمم المتحدة لعدم الجدارة، وذلك على الموقع الشبكي للمكتب.

جيم - تعزيز قدرات التحقيق

٨٨ - في عام ٢٠١٦، كان لدى فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات ثلاثة مهنيين متفرغين يعاونهم مساعد لشؤون التحقيق. وقام الفريق أيضا باستقدام شخص آخر للقيام بمهام ضمان الجودة القانونية لتقارير التحقيقات. وواصل الفريق الاعتماد على الاستشاريين لتقديم الدعم الإضافي، واستعان بخدمات شركة يربطه معها اتفاق طويل الأمد لأداء خدماته الحاسوبية المتصلة بالأدلة القضائية.

٨٩ - وفي عام ٢٠١٦، أغلق الفريق بنجاح معظم التوصيات المنبثقة عن استعراض النظراء المستقل الذي خضع له في عام ٢٠١٥. وسيؤدي تنفيذ هذه التوصيات إلى تحسين فعالية الفريق. وتمت إضافة أو تحديث جملة من الإجراءات التشغيلية الموحدة لتدعيم الممارسات الحالية. ونتيجة لذلك، جرى تبسيط مجموعة متنوعة من العمليات الإدارية. وتعلق التوصية التي لا تزال قائمة بالتغييرات التشريعية التي هي الآن بانتظار الحصول على الموافقة من اللجنة المعنية بالإطار التشريعي للحوكمة وإدارة المخاطر وتحقيق الامتثال.

٩٠ - ومن نتائج التوصيات الصيغة الرسمية التي وضعها الفريق، بالتشاور مع الفريق المعني بالموارد البشرية والتغيير، لنموذج إجراءات التشغيل والإحالة الذي يحدد لهذا الأخير كيفية وتوقيت إحالة قضايا التحرش وإساءة استعمال السلطة. كما وضع الفريق إجراءات تشغيل موحدة رسمية لإحالة القضايا إلى السلطات الوطنية ورد الأموال في حالات الخسائر التي يظهرها التحقيق جراء الغش أو أوجه سوء السلوك الأخرى.

٩١ - وهناك عدد من الاتفاقات التي أبرمت مع جهات فاعلة على إثر تنفيذ توصيات استعراض النظراء. فرغم أنّ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ستظلّ، على سبيل المثال، هي مكتب التحقيق الرئيسي في جميع الادعاءات على الموظفين المشاركين في عمليات المفوضية، جرى الاتفاق على أن يقوم فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات، وفريق

الممارسات القانونية، والفريق المعني بالموارد البشرية والتغيير، ومكتب الأخلاقيات، بتعهد قنوات إبلاغ منفصلة لحالات التحرش والانتقام وجميع أنواع سوء السلوك الأخرى. وسيبقى فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات هو قناة الإبلاغ الرئيسية عن حالات سوء السلوك من غير التحرش والانتقام، كالغش والاعتداء الجنسي.

٩٢ - ويواصل الفريق تركيز موارده المحدودة على القضايا الخطيرة، وبجمل المسائل الأقل خطورة إلى المكاتب المختصة بها؛ فعلى سبيل المثال، وكما لوحظ من قبل، عمل الفريق مع الفريق المعني بالموارد البشرية والتغيير فيما يتعلق بتناول حالات التحرش وإساءة استعمال السلطة. وهو قد استمر أيضا في العمل بشكل وثيق مع كبار المديرين الذين بإمكانهم إجراء استعراضات أولية للادعاءات نيابةً عنه.

دال - منع الغشّ

التدريب

٩٣ - يدرك فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات ما تنطوي عليه البيئات التي يعمل فيها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع من خطورة شديدة، ولذلك فهو ملتزم بتعزيز التدابير الوقائية، ولا سيما فيما يخص الغشّ. ففي عام ٢٠١٣، عقد المكتب حلقة تدريبية لموظفيه بشأن معايير السلوك. وتمثلت أهداف هذه الحلقة التدريبية في العمل بشكل استباقي على زيادة وعي موظفي المكتب بأهمية التصرف وفق أعلى المعايير الأخلاقية، ومواءمة عمل المكتب مع رؤيته ورسالته وقيمه، فضلا عن تدريب الموظفين على تحديد المسائل المحتملة ومعرفة كيفية الإبلاغ عنها. وينظم الفريق أيضا جلسة عن الأخلاقيات والتزاهة في مجال إدارة المشاريع في كل دورة من الدورات التدريبية التأسيسية عن إدارة المشاريع، التي تُعقد كل فصل. وفي عام ٢٠١٦، تلقى التدريب موظفون بلغ مجموع عدده ٥٠٥ موظفين في إطار ١٩ من الحلقات والدورات التدريبية في مختلف أنحاء العالم.

٩٤ - وخلال عام ٢٠١٦، قدّم الفريق أيضا المساعدة للمركز العالمي للخدمات المشتركة في بانكوك في التحقق من جميع الموظفين المنتهية خدمتهم أثناء إجراءات خروجهم، بما يضمن عدم وجود أي مسائل عالقة تتعلق بهم.

الدراسة الاستقصائية المتعلقة بالتزاهة والأخلاقيات ومكافحة الغشّ

٩٥ - يلتزم المكتب بردع حالات الغشّ وغيره من أشكال سوء السلوك وكشفها ومنعها في سياق أداء رسالته وتسيير عملياته. ومن ثم، فقد أصدر، بالتعاون مع مكتب الأخلاقيات، دراسته الاستقصائية السرية السنوية الخامسة المتعلقة بالتزاهة والأخلاقيات ومكافحة الغشّ. وصدرت هذه الدراسة بثلاث لغات: الإسبانية والإنكليزية والفرنسية. وقد اعتبرها مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة بمثابة ممارسة جيدة، وأشار أيضا إلى أن المكتب هو المؤسسة الوحيدة من مؤسسات الأمم المتحدة التي تقوم بهذا النوع من الدراسات السنوية.

٩٦ - وفي عام ٢٠١٦ شارك في الدراسة الاستقصائية ٤١ في المائة من الموظفين الذين يشرف عليهم المكتب، وهي نسبة أعلى عن مثيلتها في السنة السابقة التي بلغت ٢٨ في المائة. وقدمت الدراسة الاستقصائية معلومات قيّمة عن المجالات الأكثر عرضة للغش، وشواغل العاملين، وفعالية برامج الردع وآلياته في معالجة القضايا. وسوف تُدمج نتائج هذه الدراسة في عملية التخطيط للأنشطة المقبلة، من قبيل التدريب وغيره من التدابير الوقائية.

عاشرا - موجز المتابعة لتوصيات المراجعة الداخلية للحسابات

ألف - تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات الصادرة في عام ٢٠١٦ والسنوات السابقة

٩٧ - وفقا لإطار الممارسات المهنية الدولية للمراجعة الداخلية للحسابات، شملت خطة العمل السنوية لفريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات أنشطة للمتابعة والرصد استهدفت التأكد من أن الإجراءات الإدارية قد نُفذت تنفيذا فعالا. وما فتئ الفريق يقوم أيضا، منذ أيار/مايو ٢٠١٦، بمتابعة التوصيات المنبثقة عن التحقيقات.

٩٨ - ويبيّن الجدول ٩ حالة الناتج، في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، فيما يتعلق بجميع توصيات مراجعي الحسابات الصادرة فيما بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٦. وفيما يخص توصيات مراجعة الحسابات الصادرة في عام ٢٠١٤ أو قبله، بلغت نسبة التنفيذ ١٠٠ في المائة. وبلغ المعدل العام لتنفيذ توصيات مراجعي الحسابات في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ نسبة ٩٣ في المائة، في مقابل ٩٦ في المائة عام ٢٠١٥. وعلى الرغم من الانخفاض الطفيف مقارنة بعام ٢٠١٥، لا يزال مستوى استجابة الإدارة عاليا في ما يتعلق بتنفيذ توصيات مراجعي الحسابات، ولا سيما بالنظر إلى الزيادة في عدد التوصيات الصادرة في عام ٢٠١٦ والناجمة عن تقييم مخاطر الغش ضمن مبادرة المكتب الوحيد للأمم المتحدة لخدمات المشاريع OneUNOPS (٦٢ وصية) وعن استعراض مهام الخزنة التي يقوم بها المكتب (٢١ توصية).

باء - التوصيات التي لم تنفذ خلال ١٨ شهراً أو أكثر

٩٩ - توصيات مراجعي الحسابات الصادرة منذ أكثر من ١٨ شهراً وقبل كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ (أي في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ وقبله) والتي ظلت دون حل يصل عددها إلى توصيتين (أي ما يعادل نسبة ٠,٦ في المائة من مجموع التوصيات المعلقة البالغ عددها ٣٠٨ توصيات)، مقارنة مع عدد التوصيات في نهاية عام ٢٠١٥ عندما كانت هناك أربع توصيات (٢ في المائة) معلقة من أصل ١٦٤ توصية. وجميع التوصيات التي أفاد التقرير السنوي للعام الماضي بأنها ظلت غير منفذة لأكثر من ١٨ شهراً قد أغلقت الآن. وترد تفاصيل ذلك في المرفق ١.

الجدول ٩

حالة تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات الصادرة قبل ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ (في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧)

المجموع للفترة ٢٠١٦-٢٠٠٨	٢٠١٦			٢٠١٥			٢٠١٤-٢٠٠٨	
	مراجعة الحسابات التي أجراها فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقق	المشاريع	المجموع	مراجعة الحسابات التي أجراها فريق المراجعة الداخلية لحسابات المشاريع	المشاريع	المجموع	عدد توصيات مراجعي الحسابات	عُدّد توصيات
٣ ٩٠٥	٣٦	٢	٣٤	٨١	٢٢	٥٩	٣ ٧٨٨	نُفذت/أُقيمت
٩٣	١٣	٣	١٦	٥١	٣٩	٥٨	١٠٠	كنسبة مئوية
٣٠٨	٢٣١	٥٨	١٧٣	٧٧	٣٥	٤٢	صفر	توصيات قيد التنفيذ
٧	٨٧	٩٧	٨٤	٤٩	٦١	٤٢	صفر	كنسبة مئوية
٤ ٢١٣	٢٦٧	٦٠	٢٠٧	١٥٨	٥٧	١٠١	٣ ٧٨٨	المجموع

حادي عشر - المسائل التشغيلية

ألف - الموارد

١٠٠ - خلال عام ٢٠١٦، كان قسم المراجعة الداخلية للحسابات مكوناً من مدير قسم مراجعة الحسابات (ف-٥) ومراجعين داخليين اثنين للحسابات (ف-٤ و ف-٣) وثلاثة أخصائيين في مراجعة حسابات (I-ICA 2)^(١١) ومساعد مراجع حسابات (L-ICA 4)^(١٢). ويقدم مدير الفريق (مد-١) التوجيه العام والدعم إلى القسم. ويسرُّ الفريق الآن أن يؤكد تعيين أخصائي في مراجعة حسابات لمجموعة السلم والأمن، في نيويورك اعتباراً من آب/أغسطس ٢٠١٦ بتمويل من الفريق.

١٠١ - ويتكون قسم التحقيقات من كبير محققين (ICS 12: ف-٥)، ومحقق واحد (ICS 10: ف-٣)، وثلاثة أخصائيين في مجال التحقيقات (اثان من فئة I-ICA 2 وواحد من فئة I-ICA 1) ومساعد لشؤون التحقيق (L-ICA 5).

١٠٢ - وتبلغ الميزانية الإجمالية للفريق في عام ٢٠١٧، ٣,٠ ملايين دولار (في مقابل ٣,٥٠ مليون دولار في عام ٢٠١٦) خُصص منها ١ ٦٧٢ مليون دولار (١ ٦٩١ مليون دولار في عام ٢٠١٦) لأنشطة مراجعة الحسابات و ١ ٣٢٧ مليون دولار (١ ٣٥٩ مليون دولار في عام ٢٠١٦) لأنشطة التحقيق.

(١١) I-ICA: اتفاق تعاقد فردي دولي.

(١٢) L-ICA: اتفاق تعاقد دولي محلي.

١٠٣ - ويُستكمل الهيكل الداخلي للفريق بخدمات شركات مهنية خارجية وأفراد استشاريين. وعلاوة على ذلك، واصل الفريق الاحتفاظ بمحرر غير متفرغ لضمان جودة تقارير المراجعة الداخلية للحسابات.

باء - التعامل مع الهيئات المهنية والجماعات الأخرى

١٠٤ - واصل الفريق تعامله مع ممثلي دوائر المراجعة الداخلية للحسابات التابعة لمؤسسات الأمم المتحدة وممثلي دوائر التحقيقات الداخلية التابعة لمؤسسات الأمم المتحدة، فنسق أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات بين هذه المؤسسات، سواء في الاجتماعات الفصلية الافتراضية أو في الاجتماع السنوي المباشر الذي من المقرر عقده هذا العام في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. وفي عام ٢٠١٥، عُين مدير الفريق نائبا لرئيس ممثلي دوائر المراجعة الداخلية للحسابات التابعة لمؤسسات الأمم المتحدة، وهو منصب شغله حتى أيلول/سبتمبر ٢٠١٦.

١٠٥ - ونسق الفريق خطة عمله مع مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة. وفي عام ٢٠١٦، جرى تبادل توصيات مراجعي الحسابات ونتائج مراجعة الحسابات بشكل مستمر، فضلا عن التقارير النهائية لمراجعي الحسابات مشفوعة بردود الإدارة.

١٠٦ - ويعمل الفريق بشكل وثيق مع وحدة التفتيش المشتركة من أجل تعزيز الرقابة الداخلية في المكتب. وسيشارك الفريق أيضا في مجموعة التواصل التابعة لرؤساء المراجعة الداخلية لحسابات المنظمات الدولية في أوروبا في نيسان/أبريل ٢٠١٧، وفي المؤتمر السنوي للمحققين الدوليين في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

١٠٧ - وفي عام ٢٠١٦، أصبح المكتب أول مؤسسة تابعة للأمم المتحدة توقع مذكرة تفاهم بشأن مكافحة الغش/الفساد مع وزارة الخارجية والتجارة في أستراليا وكذلك مع المفتش العام الخاص بالولايات المتحدة المعني بإعادة إعمار أفغانستان. وتُسلم المذكرة بالعلقة القوية للفريق مع وحدات التحقيق/مراجعة الحسابات التابعة للعملاء، وتعزز الهدف المشترك في مكافحة الغش والفساد في البلدان التي يعمل فيها الفريق. وهي تشكل أيضا بالنسبة للمدراء الميدانيين الذين يتفاوضون بشأن أموال العملاء أداة قوية بشكل خاص لبناء الضمانات.

١٠٨ - وكما ذكر في التقرير السنوي للعام الماضي، أصبح الفريق عضوا في الشراكة بين أجهزة إنفاذ القانون والحكومات في إطار جمعية المدققين المعتمدين لعمليات الغش. وحضر الفريق أيضا المؤتمر السنوي للجمعية. وهو أول مؤسسة من مؤسسات الأمم المتحدة تُمنح هذه العضوية. وسترتقي عضوية المكتب في هذا الجمعية بمعيار الممارسة المتبع في المكتب وبالاعتراف بمكانته لدى المؤسسات الأخرى التابعة للأمم المتحدة.

١٠٩ - وفي عام ٢٠١٦، حافظ الفريق على العلاقة الرسمية التي تربطه بمعهد مراجعي الحسابات الداخليين، الذي وضع إطار الممارسات المهنية الدولية الذي يتيقده به الفريق،

والذي ينتمي إليه جميع مراجعي الحسابات في الفريق. واستوفى مراجعو الحسابات أيضا شروط التعليم المهني المستمر المطلوبة منهم، وحافظ كل منهم على ما يخصه من تسميات وعضويات مهنية في مجالي مراجعة الحسابات والمحاسبة.

١١٠ - وشارك الفريق في المؤتمر السابع عشر للمحققين الدوليين والاجتماع غير الرسمي الثالث لرؤساء دوائر التحقيقات في مؤسسات الأمم المتحدة.

جيم - تعزيز مهمة مراجعة الحسابات

١١١ - يعكف الفريق بشكل مستمر على إدخال تحسينات على ممارساته المهنية وسياساته وإجراءاته الداخلية كي يظل يؤدي دورا مجديا ومواكبا للعصر.

١١٢ - وخلال عام ٢٠١٥، طبق الفريق نظام Wrike، وهو أداة إلكترونية لتخطيط الأعمال وتخصيص الموارد تتيح استخدام الموارد المحدودة المرصودة لمراجعة الحسابات وإجراء التحقيقات بقدر أكبر من الكفاءة والفعالية. وقد أثبت هذا النظام أهميته كأداة حيوية تتيح للفريق تخطيط أعماله المتعلقة بمراجعة الحسابات وتتبع المهام والقيام بأنشطته اليومية. وجرى توسيع نطاق استخدام هذه الأداة وإدخال تعديلات عليها لتشهد الإنتاجية وتدفع المعلومات بذلك تحسنا كبيرا.

١١٣ - وطيلة عام ٢٠١٦، اتخذ الفريق مبادرات جديدة ومتواصلة للتحسين، مثل استخدام تقنيات تحليل البيانات، ومراجعة الحسابات لمكافحة التزوير ودعم مبادرة إطار الحوكمة وإدارة المخاطر وتحقيق الامثال.

دال - تقنيات تحليل البيانات

١١٤ - خلال عام ٢٠١٦، بدأ الفريق استخدام تقنيات تحليل البيانات في رصد المخاطر والقضايا بشكل استباقي، ولمنع وكشف المعاملات الاحتيالية والمريبة الممكن حصولها. وتستجيب هذه الممارسة لطلبات من المجلس التنفيذي واللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات بأن يعزز الفريق جهوده الاستباقية في مجال مراجعة الحسابات والتحقيقات.

١١٥ - واستحدث الفريق لوحة متابعة لأدوات المراجعة المستمرة للحسابات والاستفسارات تتيح رصد المخاطر على نحو مستمر واستباقي. ويقوم الفريق بالإبلاغ عما يتبين له من أمور مريبة مع الإدارة تمهيدا لاتخاذ إجراءات تصحيحية بشأنها. وفي عام ٢٠١٦، أصدر الفريق تقريرين فصليين عن استنتاجات خلص إليها باستخدام تقنيات تحليل البيانات. وفي ما يلي بعض من الاستنتاجات الرئيسية التي تم التوصل إليها:

(أ) إن عملية إدارة شؤون البائعين في المكتب عرضة لمخاطر جسيمة ولتجاوزات لمقتضيات الضوابط، من بينها: ١١١ حسابا من الحسابات المكررة للموردين؛ ومدفوعات

مزدوجة أو زائدة قدرها ٧٢٧ ٣٥ دولاراً؛ و ٥٩ موظفا لديهم نفس المعلومات التفصيلية المصرفية الموجودة لدى الموردين المتعاملين مع المكتب. وتعكف الإدارة على اتخاذ إجراءات لمعالجة هذه المسائل.

(ب) تسببت المشاريع العشرة الأولى التي تجاوزت مستوى اعتماداتها المرصودة في زيادة الانفاق بمقدار ٣,٢٥ ملايين دولار في الربع الثالث من عام ٢٠١٦.

(ج) ٤٧ من المشاريع الجارية ظلّ يعمل بعد انقضاء مواعيد الإنجاز النهائية المقررة، والأمر يتطلب إدخال تعديلات على مشاريع الوثائق القانونية.

١١٦ - ومن المقرر أن تُخصَّص لاستراتيجية الفريق في عام ٢٠١٧ الخبرات المتفرغة لتقنيات تحليل البيانات، التي ستكون مسؤولة عن إجراء مراجعة مستمرة للحسابات وعن كشف الغش ومنعه. وهذا ما سيتيح للفريق اعتماد أساليب مبتكرة في إجراء عمليات المراجعة بشكل أسرع وأفضل وأقل تكلفة.

هاء - مواضيع مكافحة الغش

١١٧ - توصّل الفريق، بالتعاون مع مؤسسات أخرى تابعة للأمم المتحدة، إلى ضرورة استعراض كيفية مقارنة موضوع مكافحة الغش في إطار مهامه المتعلقة بالمراجعة الداخلية للحسابات. وقد توصّل ممثلو دوائر المراجعة الداخلية للحسابات التابعة للمؤسسات الأمم المتحدة إلى الأمر نفسه. وفي عام ٢٠١٧، يعتزم الفريق التركيز على مخاطر الغش في كل عملية من عمليات المراجعة الداخلية للحسابات التي يقوم بها. وفي عام ٢٠١٦، استعين بخدمات خبير في مجال مكافحة الاحتيال من أجل وضع برامج محددة لمراجعة الحسابات تتصدى للغش وتنطوي على إجراءات لمراجعة الحسابات تستهدف كشف الغش وتغطي مجالات تركيز المشتريات. وجرى أيضاً توجيه جهود العمل بتقنيات تحليل البيانات المذكورة أعلاه نحو مسألة كشف الغش ومنعه.

واو - إطار الحوكمة وإدارة المخاطر وتحقيق الامتثال

١١٨ - كما نوقش أعلاه، يعكف المكتب على تنفيذ إطاره المتعلق بالحوكمة وإدارة المخاطر وتحقيق الامتثال. والهدف من ذلك هو زيادة قدرة المكتب على "تحقيق أهدافنا على نحو يعتد به، والعمل في الوقت نفسه على التصدي لحال عدم اليقين وعلى التصرف بتراهة" ودعم إدخال التغييرات السلوكية المطلوبة من أجل تنفيذ أنشطة المكتب بشكل أفضل.

١١٩ - وسبق أن نُفذت بعض التغييرات العملية، وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، أصدرت المديرية التنفيذية التوجيه رقم ١ للمكتب التنفيذي، الذي نُقح بموجبه الإطار التشريعي للمكتب. كما أنشأت المديرية التنفيذية لجنة الإطار التشريعي، التي تضم الفريق في عضويتها، وذلك من أجل تنسيق تنقيح التوجيهات التنظيمية والتعليمات الإدارية الصادرة عن المكتب.

١٢٠ - ويعرض الإطار نموذجاً يقوم على "ثلاثة خطوط دفاع" ويشكل جزءاً لا يتجزأ من عملية التأكد من أن الهيكل التنظيمي يقدم الدعم ويسهل الامتثال على أفضل وجه. ويشكل الفريق، باعتباره الجهة المستقلة المقدمة للضمانات الداخلية، خط الدفاع الثالث.

١٢١ - وفي عام ٢٠١٧، سيقدم الفريق الدعم إلى إطار الحوكمة وإدارة المخاطر وتحقيق الامتثال من خلال أربع طرق رئيسية هدفها:

(أ) كفاءة تنفيذ التوصيات المنبثقة من تقييم مخاطر الغش الذي أجري لمبادرة المكتب الوحيد للأمم المتحدة لخدمات المشاريع (OneUNOPS)؛

(ب) تحسين إدماج العمليات اليدوية في مبادرة OneUNOPS؛

(ج) الاستفادة في مبادرة OneUNOPS من تنفيذ أداة الفريق للإبلاغ المتواصل (ما يتيح الرصد المستمر والاستباقي للمخاطر التنظيمية، بما فيها مخاطر الغش، ويكفل ممارسة مستويات مثلى من الرقابة الداخلية)، والعمل بمثابة حاضنة لاختبارات الرصد التي يمكن إنطاقتها بوحدات خط الدفاع الثاني (على سبيل المثال، فريق الشؤون المالية ولجنة العقود والممتلكات بالمقر)؛

(د) مواصلة تقديم الدعم والآراء المستنيرة إلى لجنة الإطار التشريعي.

١٢٢ - وعلاوة على ذلك، سيستكشف الفريق سبل الاسترشاد في منهجيته لتقييم المخاطر بهذا الإطار، في ضوء تزايد العمل بهذه المنهجية.

زاي - إجراء تقييم خارجي للجودة

١٢٣ - يعتزم الفريق، بغية تحسين مهمة المراجعة الداخلية للحسابات التي يضطلع بها، إخضاع هذه المهمة لتقييم خارجي للجودة في عام ٢٠١٧. فهذا التقييم مطلوب بموجب معايير معهد مراجعي الحسابات الداخليين، التي تشترط إجراء تقييمات خارجية مرة كل خمس سنوات. وكان آخر تقييم خارجي من هذا القبيل قد أُجري في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

١٢٤ - وسيجري الفريق تمريناً للتأهب قبل عملية التقييم الخارجي، وسيشتمل هذا التمرين على تحديث برنامجه الحالي لضمان الجودة وتحسينها.

ثاني عشر - اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات

١٢٥ - خلال عام ٢٠١٦، واصلت اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات استعراض خطة العمل السنوية والميزانية والتقارير المرحلية الدورية والتقارير السنوي للفريق، وإسداء المشورة بشأن زيادة فعالية مهام المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات. ويرد التقرير السنوي للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات لعام ٢٠١٦ في المرفق ٣.